ورقة بحثية

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

مخيم الهول: تهديد عابر للحدود في مرحلة ما بعد داعش (معضلة البقاء وخيارات التفكيك)

د. صابرين ستار جبار

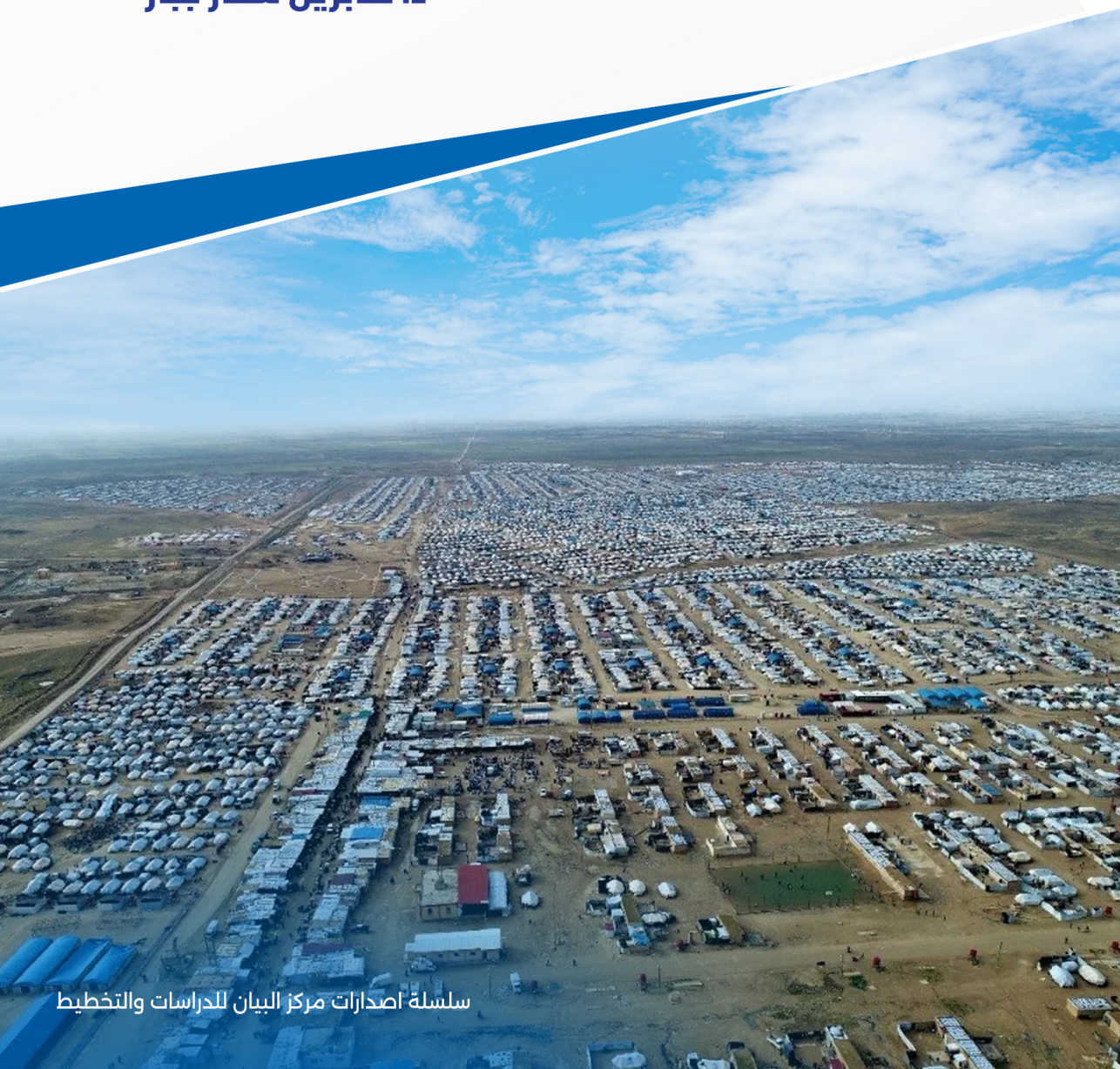

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

مخيم الهول: تهديد عابر للحدود في مرحلة ما بعد داعش (معضلة البقاء وخيارات التفكيك)

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاجتماعية، الدراسات الأمنية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / التعليم والمجتمع، مكافحة الإرهاب والتطرف

د. صابرين ستار جبار / باحثة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

في ضوء ما يتمتع به العراق من موقع جغرافي استراتيجي، وما يمتلكه من قدرات وإمكانات بشرية وطبيعية، فقد شكّل ذلك عاملاً مزدوج التأثير، وجعله من جهة يمثل محوراً حيوياً للتفاعلات الإقليمية والدولية، ومن جهة أخرى عرضةً مستمرة لتهديدات الإرهاب والتطرف العابر للحدود. ويبرز في هذا السياق الخطر المتزايد لاندفاع فئة من المراهقين والشباب نحو تبنّي أفكار متطرفة، بدافع الاعتقاد بأنها قد تمثّل مخرجاً من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشونها والذي يشكل واحداً من أهم العوامل الدافعة إلى الإرهاب في أكثر من منطقة من مناطق العالم.

وقد كان من أبرز التحديات الأمنية التي واجهها العراق خلال العقد الأخير تصاعد أنشطة الجماعات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم داعش الإرهابي، الذي تراجع حضوره الميداني بعد الهزائم الكبيرة التي ألحقتها به القوات المسلحة العراقية، ولم يتبقَّ منه إلا مجموعات محدودة تضم أطفالاً ونساءً وأجانب منتمين إلى التنظيم. وتمركزت هذه المجموعات في معقلها الأخير داخل مخيم الهول، الذي يُعدّ أحد أكبر مخيمات النزوح في المنطقة، ويشكل بؤرة تجمع رئيسة للنازحين العراقيين والسوريين، فضلاً عن عوائل التنظيم بعد المعارك التي شهدها العراق وسوريا.

تمثّل الطبيعةُ الجغرافية للمخيّم – لقربه من الحدود العراقية – عاملاً مباشراً يُهدّد الأمن الوطني العراقي، ولا سيّما في ظلّ وجود مخيّماتٍ أخرى محيطةٍ به تتبنّى أنماطاً فكريةً متطرّفةً متقاربة، مما يزيد من خطورة الموقف ويعزّز احتمالات تمدّد الفكر المتطرّف. ويُعد هذا المخيّم البيئةَ الأكثر كثافةً من حيث عدد النازحين، والحاضنة الفكرية الأكبر لعوائل التنظيم بعد معارك التحرير، الأمر الذي يجعله مصدراً محتملاً لإعادة إنتاج التطرّف وانتشاره بين فئات الشباب والنساء والأطفال النازحين، وهو ما ينعكس بصورةٍ مباشرةٍ على استقرار الأمن الوطني العراقي.

ولا يقتصر أثرُ مخيّم الهول على تهديدِه المباشر للأمن في العراق، بل يمثّل خطراً يتمثّل في احتمال تسلّل العناصر الإرهابية إلى الحدود العراقية وقيامها بتشكيل شبكات وخلايا نائمة تُهدّد النسيجَ الاجتماعي وتُقيّد جهود إعادة الاستقرار إلى المدن المحرَّرة من تنظيم (داعش)، والمتمثّلة في الجهود الحكومية الرامية إلى إعادة الإعمار وإعادة دمج المواطنين الذين تعايشوا مع أفكار هذا التنظيم وتعرّضوا لصدمات نفسية خلال فترة احتلاله لمناطقهم.

اولاً: موقع ونشأة مخيم الهول

يقع المخيّم على الأطراف الجنوبية من بلدة الهول، التي تبعد نحو (45 كم) شرقي مدينة الحسكة السورية، وعلى مسافة تُقدّر بـ(14 كم) عن الحدود العراقية. أُنشئ مخيّم الهول عام 1991 إبّان حرب الخليج الثانية، من قِبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بالتنسيق مع الحكومة السورية. وفي أعقاب الحرب ضدّ العراق عام 2003، أُعيد فتح المخيّم من جديد لاستقبال النازحين الذين تركوا مناطق سكناهم وعبروا الحدود إثر الحرب، وقد قُدّر عددهم آنذاك بنحو (15,000) لاجئ.[1]

استحوذ تنظيم "داعش" الإرهابي عام 2013 على المخيم وطرد ساكنيه، بعد سيطرته على عددٍ من المدن السورية، ومن ضمنها بلدة الهول. الأمر الذي فرض على السوريين مواجهةَ التنظيم وتحريرَ المناطق التي استولى عليها. وفي هذا السياق، برزت على الساحة السورية قواتُ سوريا الديمقراطية المعروفة اختصاراً بـ(قسد)، والتي تمكّنت، بمساندة العشائر المتحالفة معها، من طرد عناصر تنظيم «داعش» من بلدة الهول واستعادة المخيّم بتاريخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ليصبح تحت سيطرتها بدعمٍ من التحالف الدولي. ومنذ ذلك الحين، تشترك في الإشراف على المخيّم المفوضيةُ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وتعمل إلى جانبها كلٌّ من منظمة الإنقاذ الدولية (IRC) والمجلس النرويجي للاجئين (NRC)، فيما تعتمد قواتُ سوريا الديمقراطية بصورةٍ رئيسةٍ على وحدات حماية الشعب الكردية في حراسة المخيّم.[2]

على أثر العمليات العسكرية الهادفة إلى تحرير المدن العراقية من تنظيم «داعش» الإرهابي، أُعيد فتح مخيّم الهول عام 2016، ما نتج عنه نزوحُ آلاف المواطنين، إذ لجأ إلى المخيّم نحو (16,000) لاجئ، فضلاً عن (2,000) نازحٍ سوريٍّ من دير الزور. وبعد ذلك، تغيّرت التركيبة السكانية للمخيم بشكلٍ كبير، وازداد عدد النازحين مع انطلاق حملة "عاصفة الجزيرة" التي أطلقتها قوات سوريا الديمقراطية عام 2018، بدعم من قوات التحالف الدولي والطيران الأمريكي، وبمساندةٍ من قوات الحشد الشعبي، بهدف إنهاء وجود تنظيم «داعش» الإرهابي في الأراضي السورية بعد الهزيمة التي لحقت به في العراق.

1- للمزيد ينظر تفاصيل الوثيقة المنشورة في الموقع الإلكتروني:
https://www.unhcr.org/ar-iq/news/press/2016/3/56f7b7bbed934/pdf-legacy/files/default/sites/org.unhcr.www/:https_utm?pdf.3b7bbed934

2 - YPG: ISIS captives and ideology pose serious ongoing threat
https://www.rudaw.net/english/interview/06042019?utm_source

وقد أنهت عملية عاصفة الجزيرة العسكرية بقايا التنظيم في سوريا بسقوط منطقة الباغوز، آخر معاقل تنظيم «داعش» الإرهابي في المنطقة. وأسفرت تلك المعارك عن وقوع عددٍ كبيرٍ من قيادات وزعامات التنظيم من الجهاديين المتشددين وعناصره في قبضة قوات سوريا الديمقراطية، ولا سيما الفارّين منهم بعد هزيمتهم في العراق، فضلاً عن احتجاز عددٍ كبيرٍ من عوائل قتلى التنظيم من العرب والمرتزقة الأجانب وأطفالهم في المخيمات السورية، ومن بينها مخيّم الهول. وبذلك أصبح المخيّم نسخةً سورية من سجن «بوكا»، إذ يضمّ آلاف المتطرّفين من عناصر تنظيم «داعش» الإرهابي، ونساءَ قتلاه المتشدّدات وأطفالهنّ، مما جعله نقطةَ التقاءٍ وتفاعلٍ تُتيح لهم تبادل المعلومات والأفكار فيما بينهم تارةً، ومع سكّان المخيّم تارةً أخرى.[3]

يحيط المخيم سياج وتراقبه عناصر من قوات سوريا الديمقراطية وقوات الشرطة المحلية المعروفة باسم (الاسايش)، يزور المخيم بين والآخر اطباء اخصائيون للكشف عن الحالات الصعبة المسجلة ضمن قوائم ويتم معاينتهم وتشخيص الامراض، ازداد عدد سكان المخيم نتيجة لاستمرار العمليات العسكرية إلى (31,100) ألف، ثم ارتفع العدد ليصل (47,000) ألف لاجئ ونازح في أيلول/سبتمبر 2018، وشملت موجات النزوح جنسيات أجنبية متعاطية مع تنظيم «داعش» في تلك المناطق.

ولم يتوقف المخيم عن استقبال النازحين، ولا توجد ارقام دقيقة عن عدد ساكني مخيم الهول لكن حسب التقارير والتقديرات بلغ عددهم حتى نيسان/أبريل 2019، نحو (73,000) ما تجاوز القدرة الاستيعابية للمخيم. وفي سياق الحديث فان حجم الاكتظاظ السكاني في المخيم يشكل خطورة في جميع النواحي الانسانية والصحية، والاجتماعية، والسياسية... والأمنية، إذ يفوق عدد سكان المخيم وسعته قدرة الادارة الذاتية على حفظ الامن واستتبابه في المخيم وفرض السيطرة عليه وتوفير المستلزمات الضرورية للساكنين فيه، سيما وان قوات سوريا الديمقراطية تواجه تحديات كبيرة أبرزها العمليات العسكرية التركية المتكررة، مما يفقدها التوازن في السيطرة على المخيم وفي صد الهجوم التركي، مما يطرح تساؤلا عن سبب تمسك قوات سوريا الديمقراطية بمخيم الهول وساكنيه؟ فلا تطلق سراح اللاجئين والنازحين ولا تتمكن من حمايتها من الأفكار المتطرفة وحمايتها.

3 - SDF Continue Military Operation on Syrian Iraqi Border:
https://sputnikglobe.com/20180605/sdf-syria-iraq-border-military-1065102439.htm

وينقسم المخيّم إلى قسمين:

القسم الأول: خاص بالسوريين والعراقيين، ويمثّل القسم الأكبر من المخيّم. ويُسمح للمحتجزين فيه بمزيد من حرية الحركة نسبياً، رغم أنهم لا يستطيعون مغادرة المخيّم، كما يُسمح لهم بالتواصل مع العالم الخارجي عبر استخدام نظام الحوالة لتحويل الأموال، وعبر الهاتف المحمول.

القسم الثاني: المعروف باسم "الملحق"، ويتألف في الغالب من الأجانب.

وفي السياق ذاته، يوجد تدفّق مستمر للأموال إلى عائلات تنظيم «داعش» داخل المخيّم من خلال الحوالات المالية الصادرة من داخل سوريا وخارجها، حيث تأتي هذه الأموال من نحو 40 دولة مختلفة. وتُستخدم تلك الموارد المالية في رشوة المسؤولين، وشراء الوثائق المزورة، ودفع المال للمهربين لنقل عائلات التنظيم خارج المخيّم. وتتم كل تلك العمليات المالية تقريباً بسيطرة محكمة من تنظيم «داعش"، رغم أنها أصبحت أقل مما كانت عليه سابقاً بعد سقوط نظام الأسد وتوقف الكثير من المنظمات الداعمة عن تقديم المساعدات للمخيّم.[4]

ثانياً: شبكة المخيّمات: عقائد جامدة وروابط متشابكة

هناك العديد من المخيّمات الأخرى الواقعة على مقربة من مخيّم الهول الحدودي مع العراق، والتي تضم أعداداً محدودة من العوائل، بعضُها نُقل من مخيّم الهول إلى هذه المخيّمات نتيجة تزايد أعداد النازحين إليه. وتسيطر قوات سوريا الديمقراطية (قسد) على هذه المخيّمات، وتعاني من ظروف صحية سيئة، وتشرف عليها كل من: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، ومنظمة الإغاثة والتنمية الدولية (IRD)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، والهلال الأحمر الكردي، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، والمجلس النرويجي للاجئين (NRC).

قائمة المخيّمات الواقعة تحت إدارة قوات سوريا الديمقراطية:

4 - Cash Camps: Financing Detainee Activities in Al-Hol and Roj Camps
https://ctc.westpoint.edu/cash-camps-financing-detainee-activities-in-al-hol-and-roj-camps.com

1. مخيّم روج: افتتح عام 2014.
2. مخيّم المبروكة: افتتح عام 2016.
3. مخيّم الشدادي: افتتح عام 2017.
4. مخيّم عين: افتتح عام 2016.
5. مخيّم مشتى النور: افتتح عام 2015.

وعانى مخيّم الهول من تردّي الأوضاع الإنسانية بشكلٍ عام، حيث يواجه قاطنوه سوء الأوضاع الصحية والاجتماعية في ظلّ كثافة أعداد السكان. وتؤكد التقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الإنسانية والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في المخيّم أن الأوضاع فيه صعبة من حيث الرعاية الصحية والمستلزمات الطبية والأدوية، مما أدى إلى انتشار العديد من الأمراض بين النزلاء، لا سيما الأطفال، مثل الجرب، والإسهال، والإنفلونزا، إلى جانب انتشار بعض الأمراض المعدية الأخرى، مثل داء اللشمانيا الذي انتشر بين أطفال المخيّم، إضافة إلى الملاريا والحصبة.

من الأزمات الخطيرة التي يعانيها مخيّم الهول وجود أعداد كبيرة من معدومي الجنسية من عوائل مقاتلي تنظيم «داعش»، والمتمثلين في الداعشيات اللاتي سحبت دولهن الأصلية الجنسية منهن، إضافةً إلى أطفالهن الذين وُلِدوا داخل المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم إبان خلافته المزعومة. ويشير مصطلح "عديم الجنسية" إلى شخص غير مصنّف كمواطن لدى أي دولة، وهو ما يُعد مخالفاً للقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص على أن لكل طفل الحق في هوية قانونية وجنسية وتسجيل فوري للمواليد. ويعكس هذا الوضع أزمة كبيرة ستواجه المنطقة والعالم مستقبلاً، بالنظر إلى المستقبل المجهول الذي يواجه عديمي الجنسية في ظل تخلي دولهم عنهم، إذ قد يؤدي ذلك إلى نشوء مجموعات من الشباب ناقمين على العالم أجمع، وهو ما قد يدفعهم إلى ممارسة أقصى أنواع العنف والإرهاب بلا هوادة.

ثالثاً: التطرف داخل مخيم الهول

مع خسارة تنظيم «داعش» الإرهابي عقب انهيار آخر معاقله في **الباغوز** خلال آذار/ مارس 2019، تم نقل من تبقّى من مقاتلي التنظيم وعوائلهم إلى مخيّم الهول، حيث ينظر التنظيم إلى المخيّم على أنه أحد معاقله غير الرسمية. وفي هذا الإطار، اتخذ التنظيم مجموعة من الآليات للسيطرة على المخيّم، وتحويله إلى مكان آمن يمكن اللجوء إليه في أوقات الأزمات، من خلال ما يلي:

1- احكام سيطرة التنظيم على المخيم من خلال حرص عناصر التنظيم المتواجدة في مخيم الهول على إعادة ترتيب صفوفها من جديد على نحو يشبه وضعها في المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم قبل انهياره، خاصة داخل الأقسام المخصصة للنساء والأطفال، معتمداً في ذلك على وجود العديد من العناصر الذين لا يزالون على ولائهم له وتمسكهم بأفكاره، وخاصة من الأجانب، حيث تم إنشاء مجموعات مخصصة للحسبة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وأخرى مهمتها الأنشطة التربوية الدعوية، سواء للأطفال أو من يمكن استقطابهم من نزلاء المخيم، كما أن هناك مجموعات مهمتها التعاون والتنسيق مع المجموعات الداعشية من خارج المخيم، ومجموعات أخرى دورها القيام بتهريب اللاجئين من المخيم مقابل مبالغ مالية قد تصل في بعض الأحيان إلى 16 ألف دولار، وذلك لتعزيز موارد التنظيم الاقتصادية للإنفاق على انشطته وعناصره داخل المخيم.

2- العمل على نشر الأفكار المتطرفة: لم يكتفِ تنظيمُ «داعش» بفرض سيطرته داخل مخيّم الهول فحسب، بل حرص على نشر أفكاره بين نزلاء المخيّم، وذلك على مستويين: الأول: عقدُ دوراتٍ فكريةٍ للنزلاء في الأقسام التي يسيطر عليها التنظيم بشكلٍ كبير، خاصة في أقسامِ الداعشيات الأجنبيات، وإلزامُ الجميع بحضور تلك الدورات، لا سيما الأطفال والمراهقين، بالتزامن مع تلقين النزيلات الداعشيات أفكار التنظيم لأبنائهن وأطفالهن، ما دفع بعضَ المراقبين لوصف المخيّم بأنه أصبح «أكاديمية» لتدريس الفكر المتطرّف. والثاني: منعُ النزلاء من المجاهرة بالرفض أو الردّ على الفكرِ الداعشي؛ ومن يصرّ على ذلك يُعاقَب بالتهديد والعنف الجسدي الذي قد يصل إلى حدّ القتل.

3- تهديد سكان المخيّم من خلال الاستمرار في عمليات القتل بأشكالها المرعبة، بدايةً من حرق الخيام والاعتداء بالضرب المبرّح، ومروراً بإطلاق الرصاص، وانتهاءً بقطع الرؤوس وعمليات النحر، وذلك لقطع الطريق على وجود أي معارضة له داخل المخيّم قد تحدّ من قدرته على ممارسة أنشطته المختلفة أو تقلّل من نفوذه.

4- تكريس حياة التطرف: إذ حرص التنظيم على فرض نمط الحياة المتطرّفة على سكان المخيّم، بشكل يجعلها أشبه بالحياة في المناطق التي كان يسيطر عليها قبل سقوط دولته المزعومة.

رابعاً: دور النساء في مخيم الهول: ترويج مستمر لدعاية التطرف

تمثّل النساء في مخيّم الهول تحدياً أمنياً لكل من العراق وسوريا، إذ تشكّل الزوجات السابقات لأعضاء تنظيم «داعش" نسبة كبيرة من السكان في المخيّم. ويستغل تنظيم «داعش» هؤلاء النساء كسلاح مهم ضمن أيديولوجيته التوسعية، إذ يقوم بتجنيدهن لغرض نشر الأفكار الإرهابية المتطرّفة، نظراً لقدرة النساء والفتيات على التأثير في الأطفال والشباب. ولهذا التكتيك أهمية خاصة في مخيّم الهول المليء بالأطفال والنساء. وفي عام 2014م، أنشأ تنظيم «داعش» أول كتيبة نسائية مسلحة تحت اسم لواء الخنساء، ضمّت في صفوفها ألف امرأة من جنسيات مختلفة، وشاركت هؤلاء النساء في أكثر من 200 عملية إرهابية. ويُعتقد بأن العديد من هؤلاء النساء ما زلن متواجدات داخل مخيّم الهول، ويواصلن أدوارهن في دعم التنظيم. وعلى الرغم من أن النسبة الدقيقة للنساء المتواجدات في المخيّم واللواتي يحافظن على أيديولوجية داعش المتطرّفة ويعملن بشكل نشط على نشرها غير واضحة، إلا أنها ليست ضئيلة، وما زلن يؤمنّ بأفكار التنظيم ويعتقدن أن أبو بكر البغدادي كان الخليفة الشرعي، لكن الجماعة فشلت لأنها كانت محاطة بأشخاص غير جديرين بالثقة.

وليس من المستغرب أن تظل بعض النساء متمسكات بحلم الدولة الإسلامية لداعش إذ معظم الموجودات في المخيم لم يغادرن أراضي التنظيم حتى المعركة الأخيرة في الباغوز، وهناك العديد من المقابلات التي أجرتها مؤسسات رسمية مع بعض نساء مخيم الهول مثل (غالية علي) من تونس التي انضمت إلى (داعش) في سنة 2014م بعد ترك المدرسة وتزعم أنها غير نادمة على قرارها، وبالمثل (لمياء) وهي من منبج في سوريا إذ تقول: «نحن لا نزال مع الدولة (داعش)»، أما الشيشانية (سليمة) فتقول: «لا تزال هناك

خلافة في قلوبنا»، على حين تشرح (أم عائشة)، وهي عراقية تبلغ من العمر 22 عاماً أن: «تنظيم الدولة الإسلامية أخبرنا ما هو الصواب وما هو الخطأ»، و(أم صهيب) أرملة أحد (الدواعش) الذي توفي وهو يقاتل في قرية الباغوز تقول: «لقد جئنا إلى المعسكر فقط بناءً على أوامر البغدادي ... ولم أرَ عائلتي في العراق منذ ثلاث سنوات... وامنيني الوحيدة هي عودة الخلافة»، كما أظهر مقطع فيديو تم تداوله على شبكات التواصل الاجتماعي نساء يتجمعن حول علم (داعش) الذي تم رفعه على عمود كهرباء في مخيم الهول بينما كان الأطفال يهتفون «الله أكبر» مما يثبت بأن تنظيم (داعش) يريد نشر أيديولوجيته من خلال هؤلاء النساء، إذ تستخدم هؤلاء النسوة اطفالهن، ويقول (علي) وهو أحد النازحين في مخيم الهول: الأطفال يرشقوننا بالحجارة لأن أمهاتهم يخبرونهم أننا قتلنا آباءهم ودمرنا منازلهم، ونرى بأن هذه الأفكار ناتجة عن البنية التي أنشأها (داعش) عند احتلاله أجزاء من العراق وسوريا، إذ أتاح مخيم الهول الفرصة للنسوة المؤمنات بأفكار (داعش) بمواصلة أيديولوجية التنظيم الإرهابي لذا بدت هؤلاء النسوة كأنهن جزء من (كتيبة الخنساء).[5]

وتعد مراقبة النساء الأخريات أحد العناصر البارزة في عمليات هؤلاء النساء الملتزمات بأيديولوجية (داعش) داخل المخيم ولاسيّما النساء الأجنبيات المعروفات باسم (المهاجرات)، وقد نشأ لديهن ازدراء تجاه زوجات (داعش) من اللواتي يشعرن بالندم على علاقتهن بـ (داعش) ويظهرن رغبة في العودة إلى بلدانهن الأصلية، ونتيجة لذلك قامت مجموعة من تلك الخلايا النسائية التابعة لـ (داعش) بفرض ايديولوجية هذا التنظيم الإرهابي المتشدد بالقوة على النساء الأخريات داخل المخيم إذ شكلت هؤلاء النسوة (وحدات الحسبة) أو (الشرطة الدينية)، وتقوم هذه الوحدات بمراقبة ومحاسبة كل من يرفض الالتزام بالتعاليم الدينية للتنظيم، وعلى هذا النحو تفرض الوحدات ارتداء الحجاب، ومنع التدخين، والرقص، وسماع الموسيقى، وارتداء السراويل، ومعاقبة سكان المخيم المنحرفين عن هذه العقيدة بعقوبات شديدة تشمل التعذيب والتعنيف، والحرمان من الطعام، والقتل، وحرق الخيام، وحتى عام 2021م تم الإبلاغ عن مقتل أكثر من 40 شخصاً في المخيم بما في ذلك 10 بقطع الرأس، كما بدأت الاضطرابات عندما تجمعت متشددات في خيمة بدعوى جلد امرأة عقاباً لها على تحدي قواعد (داعش) المتزمتة، واعتقل الجنود

5 - No regrets for woman who stuck by Islamic State through defeats: https://www.euronews.com/2019/02/23/no-regrets-for-woman-who-stuck-by-islamic-state-through-defeats.com

الأكراد المسؤولات عن ذلك لكن بينما كانوا يقودونهن بعيداً، تجمعت المزيد من النساء اللاتي يرتدين ملابس سوداء وهن يهتفن «الله أكبر»، ثم صاحت إحداهن: «جهاد»، وتدير هؤلاء النسوة محاكم سرية داخل ملحق الأجانب لممارسة السيطرة على بقية السكان في المخيم إذ أن نساء بريطانيات ومصريات، وإندونيسيات وكازاخستانيات، ومغربيات وروسيات شيشانيات وداغستانيات)، وصوماليات، وتونسيات، وتركيات، وأوزبكيات ينظر إليهن على أنهن الأكثر حماسة في مواصلة هذا الاتجاه المتطرف وأسلوب الحياة، فإن النساء لهن دوراً رئيسياً في تعليم وتلقين الأطفال إذ أصبحت النساء اللاتي تم نقلهن إلى الهول من أكثر المنفذين تعصباً وصرامة لأيديولوجية (داعش)، وهؤلاء النساء هن من وقفن مواليات للتنظيم أثناء انسحابه إلى الباغوز وتعرضهن للهزيمة بعد عدة أسابيع من المعارك الشرسة، لذا يمكن اعتبارهن من أشد المدافعين والمرتبطين بإرهابيي «داعش» بشكل أساسي. وهن على تواصل دائم مع التنظيم من أجل طمأنتهن بأنهن لم يُنسَين، وأن لديهن مهمة يجب القيام بها تتمثل في الاستعداد لعودة هذا التنظيم الإرهابي في المستقبل، مع قيام «داعش» بإدارة تمرد في أجزاء من الريف السوري، واستغلال بيئة السجون في ظروف معينة لتكون بيئات ناضجة للتطرف الإرهابي، ليكون بذلك مخيّم الهول المنطلق لخطة عودة «داعش» الإقليمية في المستقبل.

وتنخرط النساءُ المؤيّدات لتنظيم «داعش» في مخيّم الهول بحملاتٍ ترويجيةٍ تهدفُ إلى جمعِ الأموال والتبرُّعات عبر الإنترنت من خلايا إرهابيةٍ داخل أوروبا والجماعات الموالِيَة لمشروع «داعش» في الشرق الأوسط، مستخدمات نظام الحوالة غير الرسمي لتحويل الأموال وباستخدام هواتفَ سرية مخبأة داخل الخيام. وبمجردِ جمعِ الأموال، تقومُ هؤلاء النساء من داخل المخيّم بدفعِ مبالغٍ للمهربين المرتبطين بخلايا «داعش» في سوريا والعراق لتهريبِ العائلاتِ والأفراد خارجَ المخيّم. علاوةً على ذلك، قد ينقلُ المهربون مبالغَ نقديةً تتراوحُ بين 5,000 و20,000 دولار.[6]

وعلى هذا النحو، يمكن أن يشكّل هؤلاء النساء تهديداً أمنياً أكبر في المستقبل. ويظهر بأنهن يحاولن إضفاء الشرعية على أفعالهن من خلال الأيديولوجية الدينية المتطرّفة، إلا أن بعض تصرفاتهن تستند إلى صراعات نفسية شخصية نمت نتيجة لأفكار تنظيم «داعش» الإرهابي.

6 - The Women of ISIS and the Al-Hol Camp:
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/women-isis-and-al-hol-camp.com

وتشعر هؤلاء النساء بالقدرة على الانخراط في أعمال إرهابية أكثر تطرفاً إذا خرجن من مخيّم الهول إلى بلدانهن أو إلى دول أخرى. وقد استماتت نساء قتلى تنظيم «داعش» على تعليم الأطفال عقيدة وأيديولوجية التنظيم المتطرّفة، ونمت لديهن روح الانتقام لمواصلة إرث آبائهن، مما أسهم في ترسيخ جيل مؤمن بأيديولوجية تنظيم داعش الإرهابي، متبنياً أفكاره ليسهم في إعادة إقامة الدولة المزعومة للتنظيم. وأصبح سكان المخيّم المتعاطون مع تنظيم «داعش" يشكلون خطراً على الأمن القومي الإقليمي والدولي. ووفقاً للعديد من التقارير واللقاءات التلفزيونية التي أجرتها وسائل الإعلام المختلفة مع النساء داخل المخيّم، فقد كشفت هذه اللقاءات مدى تشددهن وإيمانهن بإمكان تنظيم «داعش» إعادة نفسه من جديد، على الرغم من الهزيمة العسكرية التي لحقت به، وقتل قياداته، بمن فيهم أبو بكر البغدادي وخليفته القرشي.

خامساً: واقع الأطفال داخل المخيم الهول

تعد أوضاع الأطفال في مخيّم الهول من أكثر الأوضاع تعقيداً، سواء بالنسبة لأولئك الذين وُلِدوا في مناطق سيطرة تنظيم «داعش» في بعض المحافظات العراقية والسورية، أو الذين وُلِدوا داخل المخيّم، أو الذين تربّوا في مناطق سيطرة التنظيم. ويقدّر المرصد العالمي أن ما لا يقل عن 12% من مقاتلي «داعش» الأجانب البالغ عددهم 40 ألف مقاتل هم دون السن القانونية، أي أنهم من الأطفال. وتشير التقديرات أيضاً إلى وجود حوالي 1,400 طفل أوروبي في سوريا والعراق، بما في ذلك أولئك الذين وُلِدوا هناك. وقد جاء العديد من الأطفال إلى مخيّم الهول وبقية المخيمات الأخرى دون أن يرافقهم آباؤهم أو أولياء أمورهم، إذ إن أكثر من ثلثي سكان المخيّم من الأطفال، ويمثل الأطفال دون سن 12 عاماً حوالي 50 % منهم. وكان تنظيم «داعش» قد عمل على تدريب الأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم 9 سنوات للقيام بمهام قتالية أو انتحارية. والجدير بالذكر أن الافتقار إلى الوثائق المناسبة، مثل شهادات الميلاد أو الزواج، عرض الأطفال المولودين في مناطق سيطرة «داعش» والمخيّمات لخطر كبير بأن يصبحوا عديمي الجنسية، مما يجعلهم مرشحين لأن يكونوا الجيل القادم من الإرهابيين المتطرّفين. وقد أطلق التنظيم على الأطفال اسم "حراس الأيديولوجية" أو "جيل الأشبال".

ومما لا شك فيه أن الأطفال تعرضوا للعنف منذ صغرهم، وتم تلقينهم عقيدة إرهابية متطرّفة، مما يجعلهم يشكلون تهديداً أمنياً خطيراً.[7]

شكل عشرات الآلاف من الأطفال في الهول جزءاً حيوياً في استراتيجية (داعش)، ونتيجة لذلك يخضع هؤلاء الأطفال لعملية تلقين مكثفة داخل المخيم ليكونوا الجيل القادم من مقاتلي (داعش)، ومن المرجح أن أبو بكر البغدادي كان يفكر في ذلك، وفي أيلول/سبتمبر 2019 خاطب البغدادي ناخبيه قائلاً أنه يجب على مقاتلي (داعش) اتخاذ جميع الوسائل لتحرير النساء والأطفال في الهول، ومنذ ذلك الحين كانت هناك جهود حثيثة لتهريب النساء والأطفال إلى خارج الهول، وتم تحويل الأموال إليهم بطرق إجرامية إذ تمكن بعض المهربين من نقل بعض عملائهم إلى خارج المخيم، مما يشير الى تزايد المخاوف بشأن المخيم وقدرته على إنتاج جيل جديد من المتطرفين في حال لم تتم معالجة الأزمات الإنسانية والأمنية المتداخلة، وتعد خطب مشايخ الإرهابيين ووصاياهم المحرضة فضلاً عن أشرطة الفيديو التي يتم بثها من قبلهم عن الأساليب التي يتبعونها في التأثير على عقلية الشباب والأطفال وحثهم على الجهاد للذهاب الى الجنة للقاء الحور العين، مما يجعلهم لا يترددون في فعل شيء وإن كان الثمن مجازر تصفيات جسدية ونحر رؤوس إذ أن الأجيال ذات الفئات العمرية الصغيرة من الشباب والمراهقين يراد لها أن تتبنى الفكر المتطرف ويتم ضخ المصطلحات والمفاهيم ذات التأثير الساحر في أدمغتهم المستعدة لتقبل كل شيء يدفعهم للانبهار والإعجاب بالقادة الحركيين ذوي الوجوه الصارمة، وإن ترديد بعض الكلمات مثل: (الجهاد، والفتوى والأمة، والكتاب والسنة والحكم الشرعي، والدولة الإسلامية، والردة، والشرك، والكفر ...) يراد منها تذويب كل المفاهيم السابقة في تلك الأدمغة وترسيخ منظومة فكرية جديدة تجعلهم واثقين من صحة الخط المتطرف الذي يتبعونه.

سادساً: أدوات لمحاولة تحجيم التطرف داخل مخيم الهول

ا- تحديد نوايا التطرف: من خلال فحص الأفراد بحثاً عن التطرف، وتوجد بعض المبادئ التوجيهية العامة والأدوات المحددة لتحديد درجة التطرف لدى الشخص فمؤشرات التطرف يمكن رصدها من خلال التعبير عن دعم العنف والإرهاب، ومحاولات الوصول إلى

7- للمزيد ينظر التقرير المنشور على الرابط الإلكتروني:
https://newlinesinstitute.org/wp-content/uploads/20240617-Special-Report_Children-of-ISIS_NISLAP.pdf.com

المواقع المتطرفة، وحيازة الأسلحة، والتورط في العصابات الإجرامية، والفعل العدواني، والادعاءات بأن الدين في بعض الملابس والأفعال المعينة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج للفكر المتطرف، وتهريب المواد غير المشروعة، ومن خلال تصنيف المتطرفين إلى ثلاث فئات الأيديولوجيون الذين قد تدفعهم السجون إلى التطرف، والأتباع المعرضون للتطرف، والمجرمين الانتهازيين الذين قد يستخدمون التطرف أو العضوية في عصابة إرهابية لتحقيق مكاسب مادية شخصية، وقد تساعد هذه المبادئ التوجيهية العامة في التفكير فيما يجب البحث عنه لتحديد التطرف، ولكنها لا تستطيع تقديم تقييمات لمدى تطرف الفرد.

أحد العوامل المهمة في كيفية ترك الفرد للنشاط الإرهابي المتطرّف هو الفرق بين فك الارتباط واستئصال التطرف على وجه التحديد. في حين يُنظر إلى فك الارتباط على أنه ينطوي على التخلي عن النشاط المتطرّف، يُنظر إلى مكافحة التطرف على أنها تنطوي على التخلي عن أو رفض المعتقدات والأيديولوجية المتطرّفة. وتشمل هذه الجهود دعم الأفراد في تغيير سلوكياتهم ومعتقداتهم، علاوة على مساعدة الجناة على الابتعاد عن التطرف. كما تركز العديد من هذه البرامج على دعم هؤلاء الأفراد أثناء تحركهم نحو إعادة اندماجهم في المجتمع في نهاية المطاف. وتتضمن جهود الحكومة العراقية العديد من البرامج المتخصّصة التي تهدف إلى إعادة تأهيل المواطنين العراقيين الذين عاشوا مع تنظيم (داعش). وتشمل هذه البرامج تحسين قدرة هؤلاء المواطنين على العمل ضمن المجتمع السائد من خلال معالجة المشكلات النفسية للمواطنين، وتدريبهم، وتطوير مهاراتهم. كما تعاملت الحكومة العراقية مع الأزمة من خلال مفارز الاستشفاء النفسي التي شكّلتها وزارة الصحة بالتعاون مع الصليب الأحمر وبعض المنظمات الدولية، وهي مفارز نفسية مخصّصة لعلاج المعنّفين والمصدومين من الذين تأثروا بالمشاهد والأقوال التي تلقّوها من تنظيم (داعش) الإرهابي.

٢- إدارة ملف النازحين في المخيم: يتطلب التعامل مع التطرف في مخيمات النازحين مع أشخاص تم اقتلاعهم من جذورهم إذ فقدوا سبل عيشهم، وتعرضوا لصدمات شديدة مما جعلهم في خطر التطرف لاسيّما مع تزايد إحباطهم وتظلمهم مع مرور الوقت، لذا يجب تصميم برامج معالجة تتناسب مع حجم الكارثة، لاسيّما أن هناك العديد من العوامل المهمة والتي تؤثر على تعرض النازحين للتطرف مثل سياسات البلد المضيف، وأمن الشباب والأطفال، والاحتياجات الصحية، والفرص الاقتصادية، والمنظمات المدنية داخل المخيمات، وانعدام المكانة الاجتماعية والاقتصادية، والخشية من التعرض لأعمال عنف انتقامية.

سابعاً: التهديدات المحتملة للعراق من بقاء مخيم الهول دون معالجة

1. إعادة تنظيم «داعش» الإرهابي لنشاطه، لا سيما وأن بقائهم لفترةٍ تزيد على عشر سنوات في المخيّم منحهم حصانةً فكرية تجعل من الصعب أن تغادر أذهانهم الأساليب الدموية التي تدرّبوا عليها

2. . مراجعة تنظيم «داعش» لمكامن الإخفاق التي وقع فيها وإيجاد صيغ جديدة يمكن من خلالها تلافي نقاط الضعف في العمل العسكري والميداني؛ وهو ما له تأثيرٌ كبير على الساحة العراقية في حال بقاء المخيّم على وضعه الحالي دون سياسات أو برامج.

3. إنَّ ترحيلَ عوائلِ «داعش» إلى العراق ودمجَهم، حسب ما هو مخطَّط، مع المجتمعاتِ التي غادروها بعد خسارة التنظيم للأرض، يثير قلقاً بالغاً؛ إذ إنَّ غالبيتهم أصبحوا الآن في الفئة العمرية بين 18 و20 عاماً، وهو العمرُ الأخطر في حياة الفرد. ووفقاً لخبراء النفس والاجتماع، فإنّ هذه الفئة العمرية غالباً ما تكون مزاجيةً وميالةً إلى رفض الآخر، وتسعى إلى محاكاة الرموزِ التي تعتقد أنها ذات تأثير في حياة الآخرين، لا سيما الرموزُ المتسمّة بالقوّة والبطش وإيذاء الآخر. وهكذا، قد يصبح هذا المخيّمُ مصنعاً جديداً للإرهاب إذا جرت عملياتُ الترحيل والدمج دون سياساتٍ وبرامجٍ تأهيليةٍ وحمايةٍ فعّالة.

4. الوضع العام في العراق والتحريض المتصاعد بين المناطق، كلّ هذه العوامل مجتمعة ستكون قادرةً على تهيئة بيئةٍ مستقبِلةٍ للإرهاب ورافضةٍ لسيطرة الدولة؛ وهذا ما يخطط له الإرهاب.

5. الجمود الحاصل في قدرات الفصائل الإسلامية المسلحة في العراق بعد الانهيار السوري والاجتياح الصهيوني لغزة وجنوب لبنان والتوغّل غير المتوقع للجيش الصهيوني داخل سوريا، والذي نتج عنه تقييد كبير في قدرات هذه الفصائل على المناورة بالمستويات الاستراتيجية والتعبوية، بعث الأمل لدى تنظيم «داعش» الإرهابي بأن تحرّكاته المستقبلية في الساحة العراقية لن تُواجَه بنفس القوة كما في عام 2014، بعد أن تصوّر أن إيران في وضعها التفاوضي الحالي مضطرة إلى الابتعاد عن الدعم المباشر المسلّح لهذه الفصائل داخل العراق.

6. العدد الكبير من النساء داخل المخيّم يجعل العراق أمام خطرٍ أثناءَ الزيارات المليونية القادمة، يتمثّل في تجنيد العشرات من الإرهابيّات الانتحاريات، قد يُزج بهن أثناء تلكَ الزيارات. وهنّ من النسوة اللواتي فقدن أزواجهن وأبنائهن من الإرهابيين؛ وقد وصل كثيرُ منهن إلى سن اليأس ويبحثن عن وسيلةٍ للانتقام.

ثامناً: مطالب العراق المستمرة بتفكيك مخيم الهول

أكدت الحكومة العراقية، ولا تزال، أن مخيم الهول السوري يشكّل تهديداً وخطراً على العراق والعالم، ويجب تفكيكه، مطالبةً في الوقت ذاته بالتشديد على أهمية تماسك المجتمع الدولي والعمل على حثّ الدول على سحب رعاياها من المخيم، مقترحةً عقد مؤتمر دولي على مستوى وزراء الخارجية لإيجاد حل لغلق هذا المخيم. وأشار مستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي إلى أن الحكومة العراقية نقلت 1369 عائلة من المخيم إلى العراق، وأخضعتها لعمليات تأهيل تمهيداً لدمجهم في المجتمع، مبيناً أن 800 عائلة قد عادت إلى مناطق سكناها بعد عمليات التأهيل. وأكد أن وجود الأطفال داخل مخيم ينتشر فيه الحقد والإجرام سيولد جيلاً إرهابياً جديداً، مشيراً إلى أن هؤلاء الأطفال هم ضحايا، ويجب أن يُحاسب الإرهابيون وفق القوانين ولا يُسمح لهم بالإفلات من العقاب. وأضاف أن قضية مخيم الهول السوري ليست محلية فحسب، بل تم نقلها إلى مستوى المجتمع الدولي، مجدداً التأكيد على مطلب العراق بإعادة الدول رعاياها من المخيم. وفي هذا الإطار، عمل العراق على إيجاد آليات مختلفة للتعامل مع النازحين الذين تم إعادتهم من المخيم، من خلال الآتي:

أولاً: برامج التهيئة

1- **خطة ثلاثية:** وضع العراق خلال العامين الماضيين خطة "طموحة" لإعادة تأهيل العراقيين الموجودين داخل مخيم الهول السوري، ودعم قدرتهم على الاندماج المجتمعي مرة أخرى. وتمكّن العراق من إعادة دمج حوالي 1230 عائلة في مناطقها الأصلية بعد خضوعها لبرامج تهيئة، بهدف منع تحول هذه العناصر إلى إرهابيين جدد، وبشكل خاص منع تنظيم داعش من تهريب العديد من النساء والفتيان من مخيم الهول للعمل مع التنظيم في العمليات الإرهابية. وقد قامت هذه الخطة على عدة محاور، كما يلي:[8]

8 - يتضمن التقرير المنشور في الرابط أدناه تفاصيل حول الخطوات التي أجريت من أجل معالجة الإشكاليات التي تتضمن واقع الحياة في مخيم الهول، للمزيد ينظر الرابط:
https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2024/03/10/Iraq-brings-home-160-families-from-Syria-refugee-cam.com

• الأول: إجراء حوار وطني في المحافظة أو المناطق التي خرجت منها عائلات «الدواعش»، بهدف ضمان قبول إعادة دمجهم في مناطقهم من قبل السكان. وتشرف على ذلك لجان تم تشكيلها في هذه المحافظات والمناطق، مهمتها دعم السلم الأهلي وتعزيز قدرة العراقيين العائدين من المخيم على الاندماج المجتمعي بسرعة.

الثاني: تشكيل فريق متخصص للتعامل الفكري والنفسي مع العنصر النسائي الداعشي شديد الخطورة؛ إذ قام العنصر النسائي في مخيم الهول على مدار العامين الماضيين بالعديد من الجرائم، ولا سيما القتل واغتيال نظرائه من النساء اللواتي يبدين رغبة في ترك الفكر الداعشي المتطرف أو اللواتي يبدين رغبة في الخروج من المخيم عبر برامج التأهيل.

الثالث: وضع الأطر القانونية اللازمة لعودة عوائل «الدواعش» إلى مناطقهم الأصلية، بما يشمل محاكمة الرجال ممن يثبت انتماؤهم وتورطهم في التنظيم، وإتاحة العودة الطوعية للنساء والأطفال بعد الخضوع لبرامج الدمج المجتمعي والتأهيل النفسي.

2- جهد عراقي دولي مُشترك: بدءاً من آب/أغسطس 2022، تم تدشين خطة عمل عراقية دولية مشتركة تستهدف إغلاق مخيم الهول مرحلياً. وذلك عبر تشكيل 4 مجموعات عمل عراقية أممية تشمل المجالات التالية: الأمن والمساءلة للبالغين، الحماية القانونية للأطفال، إعادة التأهيل، إعادة الاندماج والخدمات الانتقالية.

3- مشروع المصالحة المجتمعية: وهو مشروع لإعادة الدمج تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، وتم إطلاقه عام 2020، ويهدف إلى ضمان عودة آمنة للنازحين إلى مناطقهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. والمشروع تم بالشراكة مع وزارة الهجرة ومستشارية الأمن الوطني، ويضم في عضويته قيادات مجتمعية، وشيوخ العشائر في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى (المحافظات التي خرجت منها عائلات داعش).

ثانياً: استجابة الدول للإجراءات الوطنية

بالرغم من المطالب الأممية المتكررة للدول التي لديها مواطنون ضمن العوائل الموجودة في مخيمات شمال شرق سوريا، ومنها مخيم الهول تحديداً، فإن الاستجابة حتى عام 2020 كانت ضئيلة وبطيئة، ولا سيما من قبل الدول الأوروبية، نظراً لتخوفها من تأثيرات

عودة تلك العوائل على السلم المجتمعي داخل بلدانها. ومع ذلك، ومنذ عام 2023، تسارعت جهود الدول إلى حد ما لاستعادة عوائلها، ومن بينها، على سبيل المثال لا الحصر:

1- الدول الأوروبية: ظلت حدود إعادة «عوائل داعش» المنتمين للدول الأوروبية قاصرة على عدد محدود من النساء والأطفال اليتامى دون إعادة فعلية للبالغين. ويلاحظ هنا أن معظم تلك الدول تبني مواقفها من قضية استعادة «عوائل داعش» المنتمين لها وفقاً لمواقف سياسية داخلية تتعلق بكل حكومة على حدة. وقد أعادت كل من ألمانيا وهولندا والدانمارك وكوسوفو وبلجيكا وفنلندا والنمسا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا عدداً من الأفراد من مخيم الهول ومخيم روج كلهم من النساء والأطفال، وتم إخضاع النساء فقط للمحاكمة. أما فرنسا فقد قررت إعادة الأطفال فقط دون أسرهم. ووفقاً لتقديرات المركز الأوروبي لمحاربة الإرهاب فإنه تمت استعادة ما بين 20 إلى 30% من «عوائل داعش» في النمسا وبلجيكا وفنلندا وفرنسا وإيطاليا، و18% في إسبانيا وهولندا، و33% إلى 45% للعائدين من النساء والأطفال في ألمانيا وبريطانيا.[9] واعتمدت تلك الدول على مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة الداعية إلى ضرورة إيجاد معالجة لوضع أسر التنظيم الباقية في مخيمات شمال شرق سوريا، وعلى منهجية التحالف الدولي لمحاربة داعش في هذا الشأن وهي: مشاركة أفضل الممارسات في جمع الأدلة، ومحاسبة الأطراف المسؤولة، وتكييف تقييمات المخاطر مع احتياجات كل فرد ودولة، وابتكار نهج رعاية يراعي الصدمات التي سيتعرض لها الذين يعاد دمجهم مجتمعياً.

2- بعض دول وسط آسيا: أعادت كل من أوزبكستان وكازاخستان وقرغيزستان عوائلها من منتسبي داعش من مخيم الهول. والأخيرة استعادت منتسبيها بصورة كاملة خلال فبراير 2023، وعددهم 18 امرأة و41 طفلاً.

3- الولايات المتحدة وكندا: منذ عام 2016، أعادت الولايات المتحدة 51 مواطناً، بينهم 30 طفلاً و21 بالغاً، منهم 11 تمت إعادتهم مطلع مايو 2024 الجاري، من الذين أقاموا في مخيمي الهول وروج في شمال شرق سوريا. كما سهلت عمليات إعادة عدد من الأطفال (حوالي 8 أطفال) إلى كندا وهولندا وفنلندا.

9- رابط التقرير على الموقع الإلكتروني:
https://www.europol.europa.eu/publications-events/main-reports/tesat-report.com

4- روسيا: بحلول أيار/مايو 2024، أعادت روسيا، وفقاً لمستشارية الأمن القومي العراقي، 32 طفلاً ينتمون لـ «عائلات داعش»، 12 فتاة و20 فتى تتراوح أعمارهم من 5 إلى 17 سنة.

غير ان هنالك مجموعة من التحديات تواجه جهود الحكومة العراقية في تفكيك مخيم الهول، إذ على الرغم من تسارع خطوات الحكومة العراقية تجاه استعادة مواطنيها من «عوائل داعش» من مخيم الهول خلال العامين الماضيين، فإن هناك بعض الإشكاليات التي ما زالت تواجه هذا المسعى منها:

أ- اعتراضات سياسية: ثمة تباين في مواقف القوى السياسية من موقف الحكومة العراقية بشأن إعادة «عوائل داعش» العراقيين، فالعشائر التي تنتمي إليها معظم تلك العوائل في الأنبار ونينوى وديالى وصلاح الدين أبدت استحساناً كبيراً لتلك الخطوة، وتشارك مع الحكومة، في محاولات التأهيل وإعادة دمج من لم يثبت تورطه الجنائي في عمليات إرهابية. لكن بعض القوى السياسية ترفض إلى حد كبير إعادة تلك العوائل، وتضغط على الحكومة الحالية لوقف هذا المسار خاصةً تلك التي ترى أن تفكيك «المخيم الأسود» في إشارة إلى مخيم الهول من شأنه التأثير السلبي في الاستقرار في العراق، وتهديد أمنه القومي وسلمه المجتمعي، باعتباره سيخلق خلايا نائمة مرتبطة بالمخيم عبر الحدود السورية العراقية.

ب- رفض مجتمعي: الخطة الحكومية لاستكمال مسار استعادة العوائل العراقية من مخيم الهول لم تُواجه برفض سياسي فقط، وإنما تُواجه أيضاً رفضاً مصحوباً بهواجس وتخوفات لدى شرائح عريضة من المجتمع العراقي، ومن هنا جاء دور العشائر في محاولة تهيئة المجتمعات داخل المحافظات لتقبل مثل هذا الطرح. ويُعد هذا الرفض المجتمعي من أكثر العوائق أهمية أمام الحكومة العراقية، لأنه ببساطة سيولد لدى العائدين إحساساً جديداً بالمظلومية المجتمعية من رفض الآخرين لهم، مما قد يعيد إنتاج أفراد يشعرون بالحقد والضغينة تجاه غيرهم من أفراد المجتمع، الأمر الذي قد يزيد من معدلات الجريمة والعنف داخل المحافظات.

ج- استيعاب محدود: يحتاج تأهيل عوائل هذه المخيمات العائدة إلى مؤسسات نوعية قادرة على توفير إمكانات العمل ببرنامج الأمم المتحدة لدمج هذه العوائل في المجتمع، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والمدنية في العراق. وبالرغم

من مسار الحكومة المستمر خلال العامين الماضيين في استعادة العوائل، فإن قدرة المؤسسات المتخصصة في شأن استيعاب العائدين تصبح محدودة التأثير في ظل هذا الاستمرار، خاصة وأن نصف المقيمين في مخيم الهول تقريباً من العراقيين نساءً وأطفالاً وبالغين.

بناءً على ما سبق، من المُتصور أنه لا يزال من المبكر التوصل إلى إنهاء مشكلة مخيم الهول، في ظل العدد الهائل من «العوائل الداعشية»، وعلى الرغم من المساعي العراقية، فإنه من المؤكد أن حل المشكلة لا يتوقف على الجانب العراقي، ومن جانب آخر، فإن هناك تفاوتاً في مدى إعادة إدماج العائدين في الحياة الطبيعية في بلدانهم، كما يتوقف الأمر على طبيعة الإجراءات من حيث القوانين والبرامج الخاصة بالتأهيل، وهي أيضاً تختلف من بلد لآخر.

غير ان هذه التحديات لم تلغي جهود الحكومة على الصعيد الدولي من أجل حل وتفكيك هذا المخيم لذا عقد في بغداد، 30 كانون الثاني/يناير 2025، مؤتمر بين ممثلي الأمم المتحدة مثل المرحلة الثانية من خطة الأمم المتحدة الواحدة، تحت عنوان «بدايات جديدة»، وهي إطار شامل يهدف إلى تسهيل العودة الآمنة والطوعية والكريمة وإعادة تأهيل وإدماج المواطنين العراقيين من مخيمي الهول والروج في شمال شرق سوريا.

واستكمالاً لهذه الجهود، طالب العراق بتاريخ 26/9/2025، ومن خلال المؤتمر الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، بإيجاد حل لمشكلة مخيم الهول. وقد جرى التنسيق لتنظيم هذا العمل مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، حيث أوضح العراق، من خلال الوفد المشارك في أعمال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، برئاسة رئيس الجمهورية، ما يلي:

1. مطالبة المجتمع الدولي بضرورة معالجة ملف تلك المخيمات، كونها لم تعد شأناً إقليمياً فحسب، وإنما أصبحت قضية تمس السلم والأمن الدوليين.
2. استعادة العراق لمواطنيه من داخل المخيمات تُعد قراراً شجاعاً، وقد تم ذلك من خلال عملية متكاملة ذات أبعاد أمنية وإنسانية وقانونية تمثلت بإعادة:
   - أ- إعادة 4,915 عائلة بواقع 18,830 فرداً من مخيم الهول إلى مركز الأمل.
   - ب- إعادة 3,407 عائلة بواقع 12,557 فرداً من مركز الأمل إلى مناطق سكناهم الأصلية.

ج- استلام 3,206 من المعتقلين العراقيين الذين كانوا في سجون قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

3. استمرار الجهود وفق خطة وطنية تشاركية، وبالتعاون مع المؤسسات الحكومية المعنية والمنظمات الدولية، بهدف توفير الدعم النفسي والاجتماعي وضمان الخدمات الأساسية للعائدين، وإعادة إدماجهم واستقرارهم المجتمعي في مناطقهم الأصلية، من خلال أربع مجموعات تقنية متكونة من منظمات دولية ومؤسسات حكومية، بما يضمن لهم حياة كريمة ومستقبلاً آمناً داخل وطنهم.

4. هناك اليوم ما يقرب من 10,000 إرهابي تابعين إلى 60 دولة في مخيم الهول السوري، وقد قامت أكثر من 34 دولة بنقل رعاياها منه، وما يزال هناك رعايا لبقية الدول لم يتم نقلهم من تلك المخيمات حتى الآن.

الخاتمة

في ضوء ما تقدم، يتضح أن مخيم الهول يمثل أحد أخطر بؤر التهديد المحتملة للأمن العراقي، إذ يشكل بيئة خصبة لولادة تنظيمات جهادية جديدة نتيجة تلاقي بقايا الجماعات المتطرفة، كما أن هشاشة الوضع الأمني على الحدود العراقية-السورية تسهم في زيادة هذا الخطر. إن استمرار حالات الهروب الجماعي، وعدم تطبيق الاتفاقات المبرمة بشأن إدارة المخيم، يعزز احتمالات عودة تنظيم داعش أو ظهور تنظيمات أكثر تشدداً. وعليه، فإن مواجهة هذا التهديد تتطلب مقاربة أمنية واستراتيجية شاملة، تدمج بين ضبط الحدود، وتعزيز الاستقرار الداخلي، والسيطرة الفاعلة على المخيمات ومصادر الخطر الإقليمي.

وما يزيد الوضع تعقيداً في هذا المخيم رفض معظم الدول استعادة رعاياها، الذين كانوا قد التحقوا بالتنظيم وعاشوا في مناطق سيطرته السابقة تحت سطوته. ورغم أن قسد قد اعلنت عن قيامها بعملية واسعة النطاق للسيطرة على المخيم وتحجيم تنظيم داعش الإرهابي، إلا أن الوضع أكثر هشاشة أمنية من السابق لأسباب عديدة تنذر بمخاطر تجاه العراق أولها: ضعف قدرات قسد الأمنية قياساً بما كانت عليه سابقاً ثانيها: انسحاب العديد من المنظمات الإنسانية والداعمة لاسيّما الدولية منها قد غادرت المخيم بسبب التهديدات والوضع الأمني القلق بعد سقوط نظام الأسد وانكفاء المساعدات المالية لاسيّما الأمريكية منها بعد قرار ترامب بعد استلامه السلطة للولاية الثانية بإلغاء الدعم لمنظمات التنمية الخارجية وإعانة المهجرين.

التوصيات

1- تعزيز التعاون متعدد المستويات مع المنظمات الدولية والجهات المحلية للتوصل لقرار بشأن إغلاق مخيم الهول بصورة نهائية من خلال قيام الحكومتين العراقية والسورية بسحب مواطنيها من داخل المخيم فضلاً عن سحب المواطنين الأجانب من المنتمين لـ (داعش) من قبل دولهم ومحاكمتهم، وضرورة استمرار الحكومة العراقية بمتابعة هذا الملف حتى عودة آخر مواطن أجنبي إلى بلده الأصلي.

2- تعزيز التعاون الدولي والمحلي في جانب الرقابة الأمنية والحدودية من خلال تبادل الخبرات والمعلومات الاستخبارية المتعلقة بمخيم الهول وما يحيط به من مخيمات أُخرى بما يسهم في القيام بإجراءات احترازية للاستعداد لأي طارئ أمني يؤثر على الأمن والاستقرار في العراق.

3- إعداد البرامج التأهيلية والتوعوية والتدريبية الخاصة لتأهيل المواطنين العراقيين القادمين من المخيم.

5- التركز على قيم التعايش السلمي والتسامح بين فئات المجتمع، فضلاً عن حل مشكلة الهوية للأطفال المولودين داخل المخيم.

6- مراقبة نشاطات النساء المنتميات لعوائل (داعش) وإسهامهن في نشر التطرف، فضلاً عن تتبع قيامهن بعمليات التهريب لمساعدة عناصر (داعش)، ويترتب على الحكومة العراقية القيام بتقييمات دورية للأوضاع العامة داخل المخيم ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل للتعامل مع التغيرات الأمنية الحاصلة، وعملية نشر الأيديولوجيا المتطرفة، ومدى تأثيرها على أمن واستقرار العراق.

7- تشكيل لجنة مختصة بمكافحة الفكر المتطرف تضم نخبة من الباحثين والمثقفين المعنيين بهذه المواضيع تعمل على رصد الخطاب المتطرف وتقوم بإعداد البحوث، والدراسات، وبرامج العمل مما يوسع من نطاق الأفكار المعززة للبرامج الحكومية في مكافحة الخطاب المتطرف، وبالتالي خدمة السياسات الحكومية في حفظ الأمن والاستقرار في العراق.

9- حث الأمم المتحدة بغية المساهمة في إطلاق سراح آلاف المحتجزين في مخيم الهول، مع الأخذ بالاعتبار أن الغالبية العظمى منهم هم نازحون، وأن منازلهم وقراهم أصبحت خالية من تنظيم داعش والغالبية العظمى منهم يرغبون في مغادرة المخيم.

10- زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة للمخيم إلى أن يتم إيجاد حل لقضية المحتجزين وعدم استخدام الفيتو لعرقلة إدخال المساعدات الإنسانية.

11- انشاء تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على قوات سوريا الديمقراطية للإفراج عن آلاف المحتجزين في مخيم الهول، ويتحمل التحالف الدولي بوصفه داعماً أساسياً لهذه القوات مسؤولية عن الانتهاكات التي تمارسها.

12- إطلاق سراح كل من لم تثبت عليه جريمة جنائية وفقاً لمحاكمة عادلة من محكمة مشكلة بشكل حيادي ومستقل.

13- على دول العالم التي لديها مواطنين محتجزون في مخيم الهول عدم التبرؤ منهم، والعمل على إعادتهم ومحاكمتهم وفق القانون، بما يمنع انضمامهم مجددًا إلى صفوف التنظيمات الإرهابية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org